

## مقلد: انهيار النقد أكبر عامل في ارتفاع نسبة الفقر

ربما لم يخطر في بال اي لبناني ان يصل يوما الى مرحلة يقارن فيها وضعه على مستوى خط الفقر مع دول لا تمتلك المقومات التي يحظى بها لبنان. لكن المصيبة وقعت ورقعة الفقر تتسع بشكل دراماتيكي وتتطلب اجراءات سريعة وعملية ومضمونة النتائج

كثيرة هي التحذيرات التي اطلقها الخبراء الاقتصاديون الذين نبهوا مرارا الى خطورة السياسات المعتمدة اقتصاديا وماليا ونقديا في لبنان. من ابرز هؤلاء الخبير الاقتصادي الدكتور حسن مقلد الذي يمتلك رؤية متكاملة لمعالجة الازمة، لكن ليس هناك من ينصت ويأخذ المبادرة.

"الامن العام" التقته فقدم تصورا لما هو قائم ولما يجب ان تكون عليه الامور من معالجات جذرية.

■ ما هي الاسباب التي ادت الى ارتفاع نسبة الفقر في لبنان بشكل غير مسبوق؟ □ هناك معايير محددة تعتمد لقياس معدل الفقر في اي بلد من البلدان، منها التغطية الصحية والسكن والتعليم والضمانات الاجتماعية وحق العمل. اذا قمنا بقياس الوضع في لبنان وفق هذه المعايير، يتبين لنا وجود فجوات كبيرة جدا. اما السبب الذي جعل خط الفقر يتغير في لبنان بهذا الشكل الدراماتيكي، فانه مرتبط بشكل اساسي بتغير سعر صرف الليرة.

عندما كان الحد الادنى للاجور يقيم بحوالي 400 دولار اميركي انهار فجأة الحد الادنى ليصبح لا يتجاوز 30 دولارا، فهذا يعتبر كارثيا على كل المستويات. علما ان الازمة التي ترافقت مع فقدان عشرات الاف الناس وظائفهم وقبلها بدأت المؤسسات تدفع نصف او ربع راتب. كل ذلك كان له انعكاس كبير جدا على خط الفقر. العامل الثاني هو الارتفاع الجنوني للأسعار والذي تجاوز بمستوياته في كثير من الاوقات نسب انهيار سعر صرف الليرة، بحيث شهدنا

فوضى كاملة في هذا الموضوع. فان هذا الامر يعتبر اساسيا ايضا. العامل الثالث انه عندما تحصل ازمت كهذه في بلدان العالم توضع قيود على السحوبات المصرفية سواء داخليا او خارجيا، لكن تبقى هناك سقوف معينة موجودة، وحتى الناس التي كان لديها احتياطات معينة تستطيع التأثر ايجابا باحتساب الفقر، كل هؤلاء تحولوا الى فقراء فعليين. قدر حجم الاموال التي تدخل الى البلد حتى 1 ايلول 2021 بين 7 الى 8 مليارات دولار وهذا رقم كبير. هذا الرقم لا يوزع بطريقة عادلة ولا متناسبية، لذا فهو احد العوامل التي تلعب دورا وتخفف من اثار الفقر بطريقة من الطرق بحكم الارتباط العائلي، الا ان الانهيار الكبير الذي حصل والذي جعل خط الفقر يتوسع الى هذه المستويات اسبابه الاساسية ما سبق وذكرناه.

■ هل لعبت السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية دورا دراماتيكي في تفاقم الفقر؟

□ لا شك في ان السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لعبت دورا اساسيا في تفاقم الفقر، كما لعبت دورا اساسيا في كل الهيكل الاقتصادي والمالي والنقدي الذي اعتمد في لبنان بعد اتفاق الطائف والى اليوم. من الاسباب البنوية ان القطاعات الانتاجية تحولت الى قطاعات مفلسة بسبب خطة اعتمدت على تشريعات، واعتبرت ان لا زراعة ولا صناعة في لبنان اما لبنان فقط بلد سياحة وخدمات عقارية ومالية فقط. هذه الخيارات

انعكست على الناس لانها تؤدي الى بحبوحة وازدهار لفئة قليلة منهم. اما الفئات الواسعة التي تحتاج الى فرص عمل ووظائف وتعتمد على عمل له علاقة بالصناعة والزراعة والخدمات المجدية المرتبطة بسوق البلد فكانت الاكثر تضررا. خيارات لبنان قبل الحرب الاهلية التي تكرست بعد الحرب لم تأخذ في الاعتبار حجم المتغيرات التي حصلت في لبنان والمنطقة، وهي كانت تهدف الى تضيق الرقعة الانتاجية وفرص العمل، واعتمدت على الريع فقط، والدليل ان نمو الودائع المصرفية لم يكن مرتبطا بالسوق والانتاج الداخلي بل بتحويلات تأتي من الخارج. كل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية انتجت المقدمات الضرورية لهذا الهيكل المشكو منه منذ زمن، لذا كانت مطالبة جدية بتغيير هيكل يسمح باقامة اقتصاد طبيعي. حتى اصحاب النموذج نفسه لا يستطيعون الدفاع عنه، لا بل كانوا يتحدثون عن وجوب وضع خطط معينة والذهاب الى تغييرات جذرية معينة في هذا الهيكل. من دون تغيير في الخيارات المعتمدة، ليس هناك مجال لادارة الازمة بشكل افضل ولا الخروج منها بطريقة اسرع.

■ ماذا عن انهيار النقد الوطني واثره المباشر لجهة ارتفاع نسبة الفقر في لبنان؟ □ انهيار النقد اكبر عامل مباشر باضافة كتل بشرية كاملة الى منسوب الفقر، وتغيير خطوط الفقر المدقع والعادي بشكل مباشر، لأن انهيار العملة يعني



الخبير الاقتصادي الدكتور حسن مقلد.

انهيار مرجعية التسعير وانهيار اداة الاستخدام والاجر.

■ ما يدعو الى الاستهجان ان الناس ما زالت صامدة نسبيا الى ماذا ترد ذلك؟

□ صمود الناس وامكان تقبلها وتكيفها مع الازمة مرتبط بجمللة عوامل. من العوامل الاساسية، عندما نتحدث عن حجم اقتصاد فعلي في لبنان صغير جدا ويدخل اليه حتى اول ايلول الماضي نحو 8 مليارات دولار، يعني ذلك ان مليارا واحدا اذا كان يوزع على الاسر اللبنانية بشكل من الاشكال نتيجة العلاقات الاسرية والصدقات، فهذا رقم كبير ويؤثر. النقطة الاساسية الثانية انه نتيجة اقتراب موعد الانتخابات والجهات السياسية المختلفة التي توزع سلة غذائية ووجود جمعيات متعددة ومتنوعة، فان لها انعكاسات على صمود الناس، بالاضافة الى ان فئة اساسية كانت نوعا ما مقتدرة وتعتبر من الطبقة الوسطى واستطاعت ان تحتفظ بالمال في المنازل. كما هو معلوم هناك حجم اموال كبير في المنازل، كل ذلك استطاع تأمين قاعدة للانتقال من

ان هذه الطبقة السياسية ارادت هذا الامر وليست منزعجة منه.

■ ما هي الخطوات السريعة التي يجب ان تقوم بها الحكومة لوضع حد للانهيار الحاصل؟

□ في امكان الحكومة القيام بالكثير من الاجراءات القادرة على انجازها، لكن اي اجراء من هذه الاجراءات المطلوبة يتطلب تغييرا في العقلية والمفاهيم. كل القوى السياسية الاساسية على اختلافها لم تقرأ في الانهيار ضرورة تغيير الخيارات، بل رأت استفادة للاستمرار بالخيارات نفسها. ومن يقولون ان لا خيار لنا الا صندوق النقد الدولي، فانهم يقولون بشكل مستتر او ظاهر اننا نريد الاستمرار في الخيارات التي بدأنا او عمقناها في العام 1992. هذا اكبر دليل على ان لا احد يريد التغيير عدم البدء بالتفكير في خيارات وطنية معينة لها علاقة بتغيير في العقلية والمقاربة التي كانت قائمة. ما يمكن القيام به بشكل سريع هو ان الدولة تستطيع اليوم، طالما صرفوا 15 مليار دولار في سنة ونصف سنة بينما نصارع للحصول على 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، وما زال لدينا 14 مليار دولار، صرف مليار او نصف مليار دولار من الاحتياطي الموجود الان او ما يستطيعون الحصول عليه كديون او منح من الخارج في القطاع الصحي والاعلان عن تغطية صحية حقيقية لأي مواطن يتعرض لطارئ صحي ولمدة سنتين لحين البدء بالخروج من الازمة. هذا الاجراء يخفف جدا من معاناة الناس، وهو عامل من عوامل التحسين في احتساب خطوط الفقر بطريقة استثنائية. من الاجراءات مثلا ان يكون التعليم هذا العام من مسؤولية الدولة، وان تسمح الدولة باعتماد الجينيريك على صعيد الدواء باتفاقات مع دول معينة، لان هناك كلفة استيراد دواء تقدر بمليار و400 مليون دولار، فاذا قررت الدولة سلوك هذا الخيار فان فاتورة الدواء ستخف بشكل كبير. يتحدثون ◀



### تغيير خط الفقر في لبنان مرتبط بتغيير سعر الصرف



مرحلة الى مرحلة بطريقة اقل وحشية، لهذا السبب نرى اليوم اشكالا معينة للتأقلم مع الواقع، تعتبر ايجابية من اجل استمرار الناس في حياتهم، لكنها غير صحية او طبيعية في بلد حصل فيه انهيار بهذه الطريقة. لكن عامل التحويلات الاسرية عامل اساسي في صمود الناس في مواجهة الازمة، وكذلك التقديمات من الناس سواء لفعل الخير او لمصلحة حزبية او سياسية او انتخابية، وآليات الدولة التي لا تزال موجودة رغم علاقتها والتي تشكل هذا النوع من الزبائنية المريضة والخطئة، انما في حالات مماثلة يمكن ان تستخدم وان يكون لها وظيفة. المؤسف



# سوبر ماركت رمال الأصلي

(أبو عامر)

- |    |                                 |    |                             |
|----|---------------------------------|----|-----------------------------|
| 6  | بوليفار<br>كميل شمعون           | 1  | تحويطة<br>الغدِير           |
| 7  | الصرْفند<br>الطريق البحري       | 2  | الجاموس                     |
| 8  | خلدة<br>الأوتوستراد             | 3  | الرويس                      |
| 9  | الطيونة<br>بيروت مول            | 4  | حارة حريك                   |
| 10 | صور<br>طريق النكنة<br>الحوش     | 5  | النبطية - تول<br>مفرق حاروف |
| 11 | جبران مول<br>طريق المطار القديم | 12 | سان تيريز                   |

قريبًا كفردونين / بئر السلاسل 13

10/10

سالتنا الأوفر بلبنان

جودة نوعية توفير



التحويلات من الخارج عامل اساسي في صمود الناس.

عن بطاقة تمويلية وهم صرفوا 15 مليار دولار استفادت منها المافيات و13 شركة والناس لم تستفد بشيء، يكفي مبلغ 500 مليون دولار وبدعم مباشر سواء على الرواتب او السلع الاساسية وكيفية شرائها وبيعها. في موضوع المحروقات يمكن حل مشكلة النقل في بيروت الكبرى باقل من 100 مليون دولار ونستغني عن دفع 3 مليارات دولار دعم للمحروقات. هناك الكثير من الاجراءات اذا كان هناك خيارات جديدة، ولكن لا اري ان هناك من يفكر في خيارات بديلة او مباشرة او ادارة الازمة بطريقة مختلفة، بل التعاطي مع الازمة على انها فرصة لتأييد سيطرة القوى الموجودة والاستفادة منها في الانتخابات.

هل يكفي الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لبدء مسار التعافي؟

□ اذا لم يكن لدينا مشروع واضح للتعاطي، فان وصفة صندوق النقد الدولي واضحة، وكل التجارب مع الصندوق لم تكن ناجحة. مَنْ يستشهد بأن تجربتي اليونان ومصر مع الصندوق كانتا مفيدتين، لا بد من التذكير انه رافق تجربة اليونان مع الصندوق وضع اوروبا والمانيا بالتحديد 210 مليارات يورو الى جانب برنامج الصندوق. تجربة مصر ايضا وضعت السعودية والامارات العربية المتحدة 33 مليار دولار الى جانب صندوق النقد، لا يمكن التغاضي عن هذه الارقام التي تشكل اكثر بعشرات المرات ما قدمه برنامج الصندوق ولم تنته الامور كما يجب ان تنتهي اليه. بينما البرازيل وتركيا والارجنتين عندما اتخذت قرارات مناقضة لصندوق النقد، تحولت من دول كارثية الى دول ذات اقتصادات كبيرة وتحديدا البرازيل التي فرض عليها الصندوق 16 شرطا نفذت النقيض لهذه الشروط، وخلال 3 سنوات احتلت مقعد بريطانيا كسادس اكبر اقتصاد في العالم. من دون برنامج واضح ومعرفة ماذا نريد،

## السياسات الاقتصادية والمالية انتجت هذا الهيكل المشكو منه

لا نستطيع مفاوضة صندوق النقد على طريقته.

■ ما السبيل لاستنهاض الواقع الاقتصادي المنهار بما يعكس على الواقع النقدي ويخفف الاعباء عن المواطنين؟ □ استنهاض الواقع الاقتصادي هو في اتخاذ خيارات نقيضة لكل الخيارات التي كانت قائمة في الماضي، وهذه الخيارات عنوانها الاساسي الانتاج. عندما نستورد عام 2018 حوالي 20 مليار دولار، يعني ان لدينا سوقا اذا استطعنا ان ننتج بأية كمية نخلق فرص عمل حقيقية، والتوجه الى

خيارات لها علاقة بالانتاج سواء في الزراعة والصناعة او الخدمات المنتجة الفعلية يتطلب بنى تحتية تستطيع خدمتها، منها توفير الكهرباء والنقل والانترنت ومصافي النفط وغيرها. المطلوب تغيير الذهنية التي سادت في السنوات الثلاثين الماضية التي كانت تعتبر ان لبنان يقوم فقط على السياحة والخدمات المالية والعقارية. حجر الزاوية في كل ذلك، ان يقبل الجميع انه لم يعد ممكنا العيش بطريقة ان البلد مزرعة ومستباح من دون اي قانون. تشغيل مصفاة نفط واحدة يوفر على الخزينة 3 مليارات دولار استيراد محروقات، ونصبح بلدا مصدرا للمحروقات وندخل الى الخزينة نحو مليار دولار ارباحا جراء الصادرات النفطية ولا يعود لبنان محتاجا الى 4,7 مليارات دولار سنويا. هناك الكثير من الخيارات التي تتطلب تغييرا في العقلية وفي القرارات السياسية، والافتناع بأن لبنان حدوده مفتوحة على المدى العربي عبر سوريا والعراق وصولا الى الخليج ولا يستطيع ان يبقى مقفلا على نفسه.